تبسيط

مبادئ الاقتصاد الكلي

١٠٢

ECON 102

عدد الصفحات ٩٠ صفحة

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

هذا العمل للجميع ولا يباع بل ينسخ فقط
وقيمته دعوة بالهداية لك ولي

أسأل الله التوفيق والسداد فإن أصبت فذلك بفضل الله ومِنّة ، وإن أخطأت فالرجاء مراسلتي على البريد الإلكتروني

haniharab@hotmail.com

إعداد / هاني عرب

الباب الأول

مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي

الباب الأول

مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي

تعريف علم الاقتصاد Economics:

هو أحد فروع العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الفردي أو الجماعي من ناحية محاولة تخصيص الموارد المتاحة النادرة وذات الاستعمالات البديلة بين الاحتياجات الإنسانية المتعددة، وكيفية تحقيق ذلك عن طريق إجراء عمليات التبادل في السوق.

المشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية هي ندرة الموارد المتاحة – ندرة نسبية- في مقابلة الاحتياجات الإنسانية المتعددة واللانهائية.

ويبحث علم الاقتصاد في كيفية حل المشكلة الاقتصادية عن طريق إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات بأقل قدر من الموارد الاقتصادية من أجل إشباع أكبر قدر من الرغبات.

مفهوم الاقتصاد الكلي والفرق بينه وبين الاقتصاد الجزئي:

الاقتصاد الكلي:

يبحث علم الاقتصاد الكلي في سلوك المتغيرات الكلية في الاقتصاد كالناتج القومي والدخل القومي والتوظف (الاستخدام) والاستهلاك والادخار والاستثمار والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية والمستوى العام للأسعار والعلاقة بينهما، وتأثير ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة.

الاقتصاد الجزئي Micro-Economics:

يبحث علم الاقتصاد الجزئي في سلوك المتغيرات الجزئية الاقتصادية، كدراسة سلوك المستهلك والمنتج وتوازن السوق لكل سلعة والقرارات الاقتصادية حول الإنتاج والأسعار في المنشآت الاقتصادية.

عناصر (عوامل) الإنتاج:

١- **العمل:** هو المجهود الإنساني سواء الجسماني أو الذهني الذي يساهم في إنتاج السلع والخدمات.

٢- **رأس المال:** وهو عبارة عن جميع ما أنتجه الإنسان ويسهم في

إنتاج السلع والخدمات النهائية مثل المعدات والآلات والمكائن والمباني، وعائده الفائدة في المؤسسات التي تتعامل بالفائدة وبديل ذلك حصول مالك رأس المال على حصة من الربح.

٣- **الأرض:** وتشمل الأرض وما عليها والموارد الطبيعية (الأولية) وعائدها الإيجار أو الريع.

٤- **المنظم:** هو الذي يقوم بالإشراف على وتنظيم عملية المزج بين عوامل الإنتاج السابقة لإنتاج سلعة أو خدمة وفي مقابل ذلك يحصل على ربح (ريع) إذا تحقق بينما يتحمل الخسارة إذا حدث.

الطلب الكلي على السلع والخدمات Aggregate Demand:

هو إجمالي الإنفاق المخطط على السلع والخدمات في الاقتصاد في وقت معين.

الطلب الكلي على السلع والخدمات =

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري الخاص
+ الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات)

ملاحظة يا أبو الشباب/ الإنفاق الاستثماري يشمل الإضافة إلى المخزون الرأسمالي (السلع الإنتاجية) والمخزون السلعي (من السلع النهائية)

العرض الكلي من السلع والخدمات Aggregate Supply:

هو إجمالي قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد في وقت معين من قبل القطاع العائلي (الأفراد) أو المؤسسات الإنتاجية (قطاع الأعمال) أو القطاع الحكومي(العام)

- القطاع الخاص:

يشمل القطاع العائلي (الأفراد والمؤسسات) بصفتهم منتجين أو مستهلكين.

- القطاع الحكومي (العام):

يشمل قطاع الدولة بصفتها الاستهلاكية للسلع والخدمات

وتعبِّر الميزانية العامة عن أهم مؤشرات السلوك الاستهلاكي والإنتاجي للدولة (النفقات العامة والإيرادات العامة).

الدالة:

هي علاقة بين متغير تابع ومتغير أو أكثر مستقل يؤثر أو تؤثر في المتغير التابع.
ويمكن تمثيل الدالة إما في شكل جدول أو رسم بياني أو معادلة رياضية.
من أمثلتها دالة الإنتاج، دالة الاستهلاك، دالة الاستثمار.

الميل الحدي:

هو مقدار التغير (زيادة أو انخفاض) في متغير معين (تابع) نتيجة تغير بمقدار معين في متغير آخر (مستقل).

الرقم القياسي للأسعار:

هناك عدة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار أهمها الرقم القياسي الاستهلاكي والرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لأسعار المنتج ولكن أكثرها شيوعاً الرقم القياسي للاستهلاك ويمكن تمثيل بالمعادلة التالية:

$$= \frac{\sum (\text{كمية السلعة ن} \times \text{سعر السلعة ن}) \times \text{سنة القياس}}{\sum (\text{كمية السلعة ن} \times \text{سعر السلعة ن}) \times \text{سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

حيث (ن) عدد السلع في سلة من السلع الأكثر استهلاكاً في السنة التي يُرغب حساب الرقم القياسي فيها **(سنة القياس)** مقارنة بسنة الأساس التي يكون الرقم القياسي فيها يساوي ١٠٠.

فإذا **زاد** الرقم القياسي المحسوب في سنة القياس عن الرقم ١٠٠ كان معنى ذلك **زيادة** المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

وإذا **نقص** الرقم القياسي المحسوب في سنة القياس عن الرقم ١٠٠ كان معنى ذلك **انخفاض** المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

سعر الصرف:

هو سعر تبادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية. ويساوي مقدار الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن شراءها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية في وقت معين.

سعر صرف العملة مقابل الدولار	
ريال سعودي	٣,٧٥
جنيه مصري	٨,٨١٢٥

تقسيم العمل والتخصص:

تقسيم العمل إلى أجزاء، وتخصيص كل عامل لأداء جزء بسيط فقط في العملية الإنتاجية الكلية، وبذلك تزداد الكفاءة الإنتاجية للعامل نتيجة مساهمته في إنتاج عدد أكبر من السلعة في وقت معين.

السوق:

- هو الإطار الذي يتم فيه تبادل (بيع وشراء) السلع والخدمات أو الموارد الاقتصادية.
- ليس من الضرورة أن يكون السوق مكاناً معيناً يتم فيه تبادل سلعة أو خدمة أو مورد، وإنما أي تنظيم يتم من خلاله هذا التبادل.

السياسة الاقتصادية Economic Policy:

هي مجموعة الأدوات أو الوسائل التي تستخدمها الدولة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي.

أهم أشكال السياسة الاقتصادية:

١ـ **السياسة المالية:** مجموع الأدوات والوسائل المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة.

٢ـ **السياسة النقدية:** مجموع الأدوات والوسائل النقدية التي من شأنها التأثير على عرض النقود في الاقتصاد مثل نسبة الاحتياطي النقدي، سعر الخصم.. الخ.

٣ـ **السياسة القانونية:** (أو النظامية) مجموعة القوانين أو الأنظمة أو اللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي والمؤثرة فيه مثل قوانين الاستثمار، أنظمة الترخيص الصناعي، نظام البنوك، نظام الشركات... الخ.

الضرائب المباشرة:

هي تلك الضرائب التي تفرض مباشرة على الدخول والثروات المملوكة للأفراد أو المؤسسات، مثل ضريبة الدخل.

الضرائب الغير مباشرة:

هي تلك الضرائب التي تفرض على التصرف في الدخل والثروة أو على تبادل السلع والخدمات وأهمها: ضريبة المبيعات، ضريبة الإنتاج، ضريبة القيمة المضافة، والضريبة الجمركية.

إهلاك رأس المال:

قيمة الجزء التالف (أو المستهلك) من السلع الرأسمالية نتيجة المساهمة في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

- ومن أهم الطرق المحاسبية في تقدير إهتلاك رأس المال طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتسارع.

الكفاية الحدية للاستثمار:

هو الإضافة إلى العائد من الاستثمار الناتجة عن إضافة وحدة واحدة من رأس المال المستثمر، ويساوي:

$$= \frac{\text{الزيادة في العائد من الاستثمار}}{\text{الزيادة في حجم الاستثمار}}$$

- ويعتبر تفوق الكفاية الحدية للاستثمار على التكلفة الحدية للاستثمار (تكلفة التمويل) شرطاً أساسياً لاعتبار أي استثمار إضافي مجدياً (أي مربح).